مأسسة الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة

م.م. بنين سعد صافي

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع مأسسة الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة، بوصفه أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء الحكومي وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة. يهدف البحث إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في دعم عمليات اتخاذ القرار، من خلال توظيفه في التنبؤ بالأزمات، وتحليل البيانات، وصياغة السياسات العامة بكفاءة أعلى.

كما يسلط البحث الضوء على أهمية إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن الأطر المؤسسية والتنظيمية، بما يضمن استدامة استخدامه وتحقيق أقصى فاعلية منه. ويستعرض البحث كذلك أبرز التحديات التي تواجه مأسسة الذكاء الاصطناعي، سواء كانت تقنية أو قانونية أو بشرية، مع تقديم مجموعة من المقترحات التي تسهم في تعزيز تطبيقه في العمل الحكومي.

وقد توصل البحث إلى أن مأسسة الذكاء الاصطناعي تمثل أداة استراتيجية فاعلة في تحسين إدارة الأزمات وتطوير السياسات العامة، شريطة توافر بيئة مؤسسية داعمة تقوم على الحوكمة الرشيدة والبنية التحتية الرقمية المتطورة.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي، مأسسة الذكاء الاصطناعي، إدارة الأزمات، السياسات العامة، اتخاذ القرار، التحول الرقمي

Institutionalizing Artificial Intelligence in Crisis Management and Public Policy Making

Assistant Lecturer Baneen Saad Safi
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research addresses the institutionalization of artificial intelligence in crisis management and public policy-making as a modern approach to enhancing governmental performance and improving the efficiency of public institutions. The study aims to analyze the role of artificial intelligence in supporting decision-making processes through its application in crisis prediction, data analysis, and the formulation of more effective public policies.

The research also highlights the importance of integrating artificial intelligence within institutional and organizational frameworks to ensure its sustainability and maximize its effectiveness. Furthermore, it examines the key challenges facing the institutionalization of artificial intelligence, including technical, legal, and human-related issues, while proposing practical recommendations to enhance its implementation in the public sector.

The study concludes that the institutionalization of artificial intelligence represents a strategic tool for improving crisis management and public policy-making, provided that a supportive institutional environment based on good governance and advanced digital infrastructure is established.

Keywords : Artificial Intelligence, Institutionalization of AI, Crisis Management, Public Policy, Decision-Making, Digital Transformation.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة في مختلف المجالات، نتيجة للتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يمثل أحد أهم مرتكزات التحول الرقمي في المؤسسات الحديثة. وقد أدى هذا التطور إلى إعادة تشكيل أنماط العمل الإداري وصنع القرار، حيث لم تعد الأساليب التقليدية كافية لمواجهة التحديات المتزايدة، خاصة في ظل بيئة تتسم بالتعقيد وعدم اليقين

وفي هذا السياق، برزت أهمية الذكاء الاصطناعي كأداة متقدمة تسهم في دعم عمليات التحليل واتخاذ القرار، من خلال قدرته على معالجة البيانات الضخمة، واستخلاص الأنماط، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. الأمر الذي جعله محوراً أساسياً في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز كفاءة الإدارة العامة، خاصة في المجالات التي تتطلب سرعة الاستجابة ودقة التقدير، مثل إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة .

ومع تزايد الأزمات المعاصرة، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو أمنية، أصبحت الحاجة ملحّة إلى تبني أدوات حديثة قادرة على التعامل مع هذه الأزمات بكفاءة وفعالية. وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي في تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر، ودعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، بما يسهم في تقليل الخسائر وتعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع الظروف الطارئة .

غير أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي لا يتحقق بمجرد توفر التقنيات، بل يتطلب إدماجه ضمن إطار مؤسسي منظم، وهو ما يعرف بمأسسة الذكاء الاصطناعي، حيث يتم تضمين هذه التقنيات ضمن الهياكل التنظيمية والتشريعية للمؤسسات، بما يضمن استدامة استخدامها وتحقيق أقصى استفادة منها في دعم صنع القرار العام

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا البحث الموسوم بـ "مأسسة الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة"، إذ يسعى إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي عند مأسسته داخل المؤسسات الحكومية في تعزيز كفاءة إدارة الأزمات وتطوير عملية صناعة السياسات العامة. كما يهدف إلى تحليل الأبعاد المختلفة لهذه المأسسة، واستكشاف التحديات التي تواجهها، وبيان سبل تفعيلها بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الرقمية والإدارة الحديثة

وعليه، ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مأسسة الذكاء الاصطناعي تمثل مدخلاً أساسياً لتطوير الأداء الحكومي، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وتحسين جودة السياسات العامة، في ظل عالم يتسم بالتغير السريع والتحديات المتزايدة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمأسسة الذكاء الاصطناعي

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي لمأسسة الذكاء الاصطناعي، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة به وتحليل أبعاده النظرية والتطبيقية. كما يركز على بيان طبيعة الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه في العمل المؤسسي، ودوره في دعم عمليات اتخاذ القرار. ويهدف المبحث إلى تأسيس قاعدة معرفية تمكّن من فهم كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل منظم داخل المؤسسات الحكومية.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ومجالات تطبيقه

يتناول هذا المطلب مفهوم الذكاء الاصطناعي من حيث نشأته وتطوره وتعريفاته المختلفة، مع بيان خصائصه وأنواعه. كما يركز على توضيح الأسس

التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي في محاكاة القدرات البشرية. ويهدف إلى تقديم فهم نظري يمهّد لدراسة مجالات تطبيقه في العمل المؤسسي.

اولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية المعاصرة، إذ يعكس انتقال البشرية من الاعتماد على القدرات البشرية التقليدية إلى توظيف الأنظمة الذكية القادرة على محاكاة التفكير الإنساني. ويُقصد به ذلك المجال من علوم الحاسوب الذي يهتم بتصميم أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً، مثل التعلم، والاستنتاج، وحل المشكلات، واتخاذ القرار [١]

ومن منظور تحليلي، يمثل الذكاء الاصطناعي منظومة متكاملة تقوم على تفاعل الخوارزميات مع البيانات ضمن بيئة تقنية متطورة، الأمر الذي يتيح إنتاج معرفة جديدة تدعم صانع القرار. كما يتجاوز الذكاء الاصطناعي كونه مجرد أداة تقنية ليصبح عنصراً استراتيجياً في تطوير المؤسسات وتحسين كفاءتها [٢]

ويتميز الذكاء الاصطناعي بخصائص عدة، أبرزها القدرة على التعلم الذاتي، والتكيف مع المتغيرات، والسرعة في معالجة البيانات، فضلاً عن الدقة العالية في تحليل المعلومات والتنبؤ بالنتائج، وهو ما يجعله أداة فعالة في البيئات المعقدة التي تتطلب قرارات دقيقة وسريعة ([٣])

كما يمكن التمييز بين أنواع متعددة من الذكاء الاصطناعي، منها الذكاء الاصطناعي الضيق، الذي يُستخدم في مهام محددة، والذكاء الاصطناعي العام

---

[١] عبد الكريم قاسم، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الإدارة الحديثة، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٨، ص ١١٢

[٢] سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢، ص ٥٥

[٣] حسين علي الكعبي، الإدارة العامة الحديثة، دار الرضوان، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧، ص ١٣٤

الذي يسعى لمحاكاة القدرات البشرية بشكل شامل، إضافة إلى تطبيقات التعلم الآلي والتعلم العميق التي تمثل تطوراً متقدماً في هذا المجال [٤]

ثانياً : مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي

شهدت المؤسسات الحكومية توسعاً ملحوظاً في استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح يُستخدم في تحليل البيانات الضخمة التي تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكثر دقة، مما يسهم في تحسين جودة القرارات الحكومية [٥]

كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات من خلال التنبؤ بالمخاطر وتحليل السيناريوهات المحتملة، الأمر الذي يمكّن صناع القرار من اتخاذ إجراءات استباقية تقلل من آثار الأزمات [٦]

وفي مجال صناعة السياسات العامة، يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل المشكلات العامة وتقديم بدائل متعددة لصانع القرار، إضافة إلى إمكانية استخدام نماذج المحاكاة لتقييم نتائج السياسات قبل تطبيقها، مما يعزز من كفاءة العملية السياسية [٧]

كما يمتد استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تطوير الخدمات الحكومية الذكية، وتحسين كفاءة الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، وهو ما ينسجم مع متطلبات التحول نحو الحوكمة الرقمية [٨]

---

[٤] محمد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الحديثة، دار المسيرة، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٥، ص ٧٨

[٥] علي عبد الله، الحوكمة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠١٩، ص ٩٦

[٦] عبد الرحمن توفيق، الإدارة في عصر العولمة، مركز الخبرات المهنية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٤، ص ٦٧

[٧] أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٠، ص ٤٥

[٨] سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥

المطلب الثاني: مفهوم مأسسة الذكاء الاصطناعي وأبعاده

يتناول هذا المطلب مفهوم مأسسة الذكاء الاصطناعي من خلال بيان أبعاده التنظيمية والتقنية والقانونية داخل المؤسسات. كما يركز على توضيح كيفية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن الهياكل المؤسسية بما يحقق الاستدامة والكفاءة في الأداء. ويهدف إلى إبراز أهمية الانتقال من الاستخدام الفردي للتقنيات إلى تبنيها بشكل مؤسسي منظم يدعم عملية اتخاذ القرار.

اولاً : مفهوم مأسسة الذكاء الاصطناعي

يقصد بمأسسة الذكاء الاصطناعي عملية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن الهياكل التنظيمية والقانونية للمؤسسات، بحيث تصبح جزءاً أساسياً من منظومة العمل المؤسسي، وليس مجرد أدوات تقنية تُستخدم بشكل مؤقت أو محدود [٩]

ويعكس هذا المفهوم انتقال المؤسسات من مرحلة الاستخدام التجريبي للتقنيات الذكية إلى مرحلة الاعتماد المنهجي والمنظم عليها، بما يضمن تحقيق الكفاءة والاستدامة في الأداء المؤسسي [١٠]

ثانياً : أبعاد مأسسة الذكاء الاصطناعي

تتضمن مأسسة الذكاء الاصطناعي مجموعة من الأبعاد المتكاملة، من أبرزها البعد المؤسسي الذي يتعلق بإدماج الذكاء الاصطناعي ضمن الهياكل التنظيمية، والبعد التقني الذي يركز على توفير البنية التحتية الرقمية، إضافة إلى البعد القانوني الذي ينظم استخدام هذه التقنيات [١١]

---

[٩] محمد عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨
[١٠] حسين علي الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤
[١١] عبد الكريم قاسم،مصدر سبق ذكره، ص ١١٢

كما تشمل هذه الأبعاد البعد البشري الذي يهتم بتأهيل الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة، والبعد الأخلاقي الذي يضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع القيم المجتمعية [١٢]

ثالثاً : العلاقة بين مأسسة الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية

ترتبط مأسسة الذكاء الاصطناعي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحوكمة الرقمية، حيث تسهم في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، من خلال الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرار وتقليل التدخل البشري المباشر، مما يحد من الفساد الإداري [١٣]

كما تسهم مأسسة الذكاء الاصطناعي في دعم آليات الرقابة والمساءلة، وتحقيق التكامل بين المؤسسات المختلفة، وهو ما يعزز من فعالية الإدارة العامة وقدرتها على تحقيق أهدافها التنموية[١٤]

يتضح أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة استراتيجية في تطوير الأداء المؤسسي، وأن مأسسته تعد خطوة أساسية نحو تحقيق التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية. كما أن التكامل بين الأبعاد المؤسسية والتقنية والقانونية والبشرية يسهم في تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة، بما يحقق الكفاءة والفعالية في الأداء الحكومي [١٥]

[١٢] علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦
[١٣] عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧
[١٤] أحمد ماهر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥
[١٥] سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات

يُعد توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات من الاتجاهات الحديثة التي تعكس تطور الفكر الإداري المعاصر، حيث لم تعد الأزمات تُدار بأساليب تقليدية، بل أصبحت تعتمد على أدوات تحليلية متقدمة قادرة على التنبؤ والاستجابة السريعة. ويهدف هذا المبحث إلى بيان مفهوم إدارة الأزمات ومراحلها، ثم تحليل دور الذكاء الاصطناعي في دعمها.

المطلب الأول: إدارة الأزمات – المفهوم والمراحل

يتناول هذا المطلب مفهوم إدارة الأزمات من حيث تعريفها وخصائصها، مع التركيز على طبيعة الأزمات الحديثة التي تتسم بالتعقيد وسرعة التطور. كما يسلط الضوء على المراحل الأساسية لإدارة الأزمات، بدءاً من مرحلة التنبؤ والاستعداد، مروراً بمرحلة الاستجابة، وصولاً إلى مرحلة التعافي. ويهدف إلى تقديم إطار نظري يساعد على فهم كيفية التعامل مع الأزمات بكفاءة داخل المؤسسات.

اولاً : مفهوم إدارة الأزمات

تُعرف إدارة الأزمات بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها المؤسسات لمواجهة الأحداث غير المتوقعة التي تهدد استقرارها، بهدف تقليل آثارها السلبية وضمان استمرارية العمل. وهي عملية إدارية متكاملة تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة في ظروف استثنائية [١٦]

كما تُعد إدارة الأزمات نهجاً استراتيجياً يعتمد على التنبؤ بالمخاطر المحتملة والاستعداد لها، بما يسهم في تقليل درجة عدم اليقين وتحسين قدرة المؤسسة على التعامل مع الأزمات بكفاءة [١٧]

16 حسن علي العطية، إدارة الأزمات والكوارث، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٣

17 محمد الصيرفي، إدارة الأزمات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٧، ص ٤١

ومن هذا المنطلق، فإن إدارة الأزمات لا تقتصر على التعامل مع الأزمة بعد وقوعها، بل تشمل أيضاً الوقاية منها والاستعداد لها، وهو ما يعكس طبيعتها الشمولية [١٨]

ثانياً : مراحل إدارة الأزمات

تمر إدارة الأزمات بعدة مراحل أساسية، تبدأ بمرحلة الوقاية والاستعداد التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات المحتملة ووضع خطط للتعامل معها، تليها مرحلة الاستجابة التي تتضمن اتخاذ إجراءات سريعة للحد من آثار الأزمة ([١٩]

ثم تأتي مرحلة احتواء الأزمة التي تسعى إلى تقليل الخسائر والسيطرة على الموقف، وأخيراً مرحلة التعافي وإعادة التوازن التي تهدف إلى إعادة الأوضاع إلى طبيعتها واستخلاص الدروس المستفادة [٢٠]

وتُظهر هذه المراحل أن إدارة الأزمات عملية ديناميكية مستمرة تتطلب توافر معلومات دقيقة وسرعة في اتخاذ القرار، وهو ما يبرز أهمية الذكاء الاصطناعي في دعمها [٢١]

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات

يتناول هذا المطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات، من خلال بيان دوره في دعم عمليات التنبؤ المبكر وتحليل البيانات المعقدة أثناء الأزمات. كما يركز على كيفية توظيف التقنيات الذكية في تحسين سرعة الاستجابة ودقة اتخاذ القرار في الظروف الطارئة. ويهدف إلى إبراز القيمة المضافة للذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة إدارة الأزمات داخل المؤسسات الحديثة.

18 علي السلمي، إدارة الأزمات، دار غريب، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٥٥

19 أحمد ماهر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦

20 عبد الكريم قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥

21 سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨

اولاً : دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأزمات

يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة المؤسسات على التنبؤ بالأزمات من خلال تحليل البيانات الضخمة واكتشاف الأنماط والمؤشرات المبكرة التي قد تدل على حدوث أزمة محتملة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ إجراءات استباقية تقلل من آثارها [٢٢]

كما تتيح تقنيات التعلم الآلي إمكانية تحسين دقة التنبؤ مع مرور الوقت، مما يجعل المؤسسات أكثر استعداداً لمواجهة الأزمات المستقبلية [٢٣]

ثانياً : دور الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار أثناء الأزمة

خلال الأزمات، تحتاج المؤسسات إلى اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة في ظل ظروف معقدة، وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات كبيرة من البيانات في وقت قصير، وتقديم توصيات تساعد صناع القرار على اختيار البدائل الأكثر كفاءة [٢٤]

كما تسهم الأنظمة الذكية في تقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية، وتعزيز موضوعية القرار من خلال الاعتماد على البيانات والتحليل العلمي[٢٥]

ثالثاً : دور الذكاء الاصطناعي في مرحلة التعافي وتقييم الأزمات

لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على مرحلة حدوث الأزمة، بل يمتد إلى مرحلة ما بعد الأزمة، حيث يُستخدم في تحليل نتائج الإجراءات المتخذة وتقييم مدى فعاليتها، واستخلاص الدروس المستفادة لتحسين الاستجابة المستقبلية [٢٦]

22 علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١

23 عبد الرحمن توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢

[٢٤] محمد عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤
[٢٥] حسين علي الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦
[٢٦] محمد الصيرفي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣

كما يساعد الذكاء الاصطناعي في بناء نماذج محاكاة للأزمات المستقبلية، مما يعزز من قدرة المؤسسات على التخطيط الاستراتيجي والتعامل مع الأزمات بكفاءة أكبر [٢٧]

يتضح أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة محورية في تطوير إدارة الأزمات، إذ يسهم في تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر، ودعم اتخاذ القرار، وتقييم الأداء بعد الأزمة. كما أن توظيف هذه التقنيات يعزز من كفاءة المؤسسات في التعامل مع الأزمات المعاصرة التي تتسم بالتعقيد والتسارع، مما يؤكد أهمية مأسسة الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الحكومية.

المبحث الثالث

مأسسة الذكاء الاصطناعي في صناعة السياسات العامة

يمثل توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة السياسات العامة أحد أهم التحولات في الفكر الإداري والسياسي المعاصر، حيث أصبحت الحكومات تعتمد على البيانات والتحليل الذكي في فهم المشكلات العامة واتخاذ القرارات المناسبة. ويهدف هذا المبحث إلى بيان مفهوم السياسات العامة ومراحلها، ثم تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تطويرها في إطار مؤسسي منظم.

المطلب الأول: مفهوم صناعة السياسات العامة ومراحلها

يتناول هذا المطلب مفهوم صناعة السياسات العامة ومراحلها الأساسية، مع التركيز على كيفية تحديد المشكلات العامة ووضع البدائل واتخاذ القرارات المناسبة. كما يسلط الضوء على أهمية العملية التحليلية في صياغة السياسات

[٢٧] علي السلمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١

لتحقيق الأهداف المجتمعية بكفاءة وفاعلية. ويهدف إلى تقديم إطار نظري يوضح دور السياسات العامة في توجيه العمل الحكومي وتحقيق الصالح العام.

اولاً : مفهوم السياسات العامة

تُعرف السياسات العامة بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة القضايا العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وهي تعكس توجهات الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٢٨]

كما تُعد السياسات العامة نتاجاً لتفاعل مجموعة من الفاعلين داخل النظام السياسي، حيث تتأثر بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها عملية معقدة تتطلب أدوات تحليلية متقدمة لفهم أبعادها المختلفة [٢٩]

ومن هذا المنطلق، فإن صناعة السياسات العامة تمثل عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق الصالح العام من خلال اختيار أفضل البدائل الممكنة في ضوء الموارد المتاحة [٣٠]

ثانياً : مراحل صناعة السياسات العامة

تمر عملية صنع السياسات العامة بعدة مراحل أساسية، تبدأ بمرحلة تحديد المشكلة، حيث يتم التعرف على القضايا التي تتطلب تدخلاً حكومياً، تليها مرحلة وضع البدائل التي تتضمن اقتراح حلول متعددة للمشكلة [٣١]

ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار التي يتم فيها اختيار البديل الأنسب، تليها مرحلة تنفيذ السياسة العامة، وأخيراً مرحلة التقييم التي تهدف إلى قياس مدى نجاح السياسة في تحقيق أهدافها [٣٢]

---

[٢٨] ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٠، ص ٨٧
[٢٩] حامد عبد الله ربيع، النظرية السياسية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠١، ص ١١٢
[٣٠] عبد الله حسين العوادي، الإدارة العامة الحديثة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٦، ص ٥٩
[٣١] محمد علي محمد، تحليل السياسات العامة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٣، ص ٧٣
[٣٢] سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١

وتُظهر هذه المراحل أن صناعة السياسات العامة عملية متكاملة تتطلب توفر معلومات دقيقة وتحليل علمي، وهو ما يعزز من أهمية الذكاء الاصطناعي في دعمها [٣٣]

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في صناعة السياسات العامة

يتناول هذا المطلب دور الذكاء الاصطناعي في دعم عملية صناعة السياسات العامة من خلال تحليل البيانات الضخمة واستخلاص النتائج التي تساعد صناع القرار على اختيار البدائل الأنسب. كما يركز على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم السياسات وقياس مدى فعاليتها قبل وبعد تنفيذها. ويهدف المطلب إلى إبراز أهمية الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لتعزيز دقة القرارات الحكومية وتحقيق الأهداف المجتمعية بكفاءة أكبر.

اولاً : تحليل المشكلات العامة باستخدام الذكاء الاصطناعي

يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل المشكلات العامة من خلال معالجة كميات هائلة من البيانات واستخلاص الأنماط والعلاقات بينها، مما يساعد صناع القرار على فهم أعمق لطبيعة المشكلة وأبعادها المختلفة [٣٤]

كما يساعد الذكاء الاصطناعي في رصد الاتجاهات المستقبلية، مما يمكّن الحكومات من اتخاذ قرارات استباقية تعالج المشكلات قبل تفاقمها [٣٥]

ثانياً : دعم اتخاذ القرار وصياغة البدائل السياسية

يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة تساعد في تحليل البدائل السياسية المختلفة، من خلال استخدام نماذج المحاكاة التي تتيح تقييم النتائج المحتملة لكل بديل قبل اتخاذ القرار.د [٣٦]

---

٣٣ عبد الرحمن توفيق، مصدر سبق ذكره،، ص ١٤٣
٣٤ علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢
٣٥ عبد الكريم قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦

كما يسهم في تقليل درجة عدم اليقين المرتبطة بالقرارات العامة، من خلال تقديم معلومات دقيقة وتوقعات مبنية على تحليل علمي، مما يعزز من جودة السياسات العامة [٣٧]

ثالثاً : تقييم السياسات العامة باستخدام الذكاء الاصطناعي

يساعد الذكاء الاصطناعي في تقييم السياسات العامة من خلال تحليل نتائج تنفيذها وقياس مدى تحقيقها للأهداف المرجوة، وذلك باستخدام مؤشرات أداء دقيقة تعتمد على البيانات [٣٨]

كما يمكن استخدامه في تحسين السياسات المستقبلية من خلال التعلم من التجارب السابقة، وتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المطبقة [٣٩]

يتضح أن مأسسة الذكاء الاصطناعي في صناعة السياسات العامة تمثل تحولاً نوعياً في أساليب العمل الحكومي، حيث تسهم في تحسين جودة القرارات العامة وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. كما أن استخدام هذه التقنيات يتيح للحكومات القدرة على التعامل مع التحديات المعاصرة بمرونة وفعالية، مما يعزز من تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

خلاصة البحث تؤكد أن مأسسة الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة تمثل خطوة استراتيجية نحو تطوير الأداء الحكومي وتعزيز فعالية المؤسسات العامة. فقد أظهر البحث أن إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن الأطر المؤسسية يساهم في تحسين القدرة على التنبؤ بالأزمات، ودعم اتخاذ

[٣٦] محمد عبد الفتاح،مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧
[٣٧] حسين علي الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨
[٣٨] محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١
[٣٩] ماجد راغب الحلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤

القرارات الدقيقة، وتحليل البيانات الضخمة لصياغة سياسات عامة أكثر فاعلية. كما بين البحث أن نجاح هذه المأسسة يرتبط بتوافر بيئة تنظيمية وتقنية مناسبة، واستثمار الكفاءات البشرية المتخصصة، ووضع أطر تشريعية تضمن الاستخدام الأمثل للتقنيات الذكية.

النتائج

١. تحسين إدارة الأزمات : أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يعزز قدرة المؤسسات على التنبؤ بالأزمات وتقليل آثارها السلبية من خلال تحليل البيانات والمعلومات بشكل سريع ودقيق.
٢. دعم صناعة السياسات العامة: يسهم الذكاء الاصطناعي في تقديم بدائل سياسية مستندة إلى تحليل علمي، مما يزيد من دقة وموضوعية القرارات الحكومية.
٣. أهمية الإطار المؤسسي: تبين أن فعالية الذكاء الاصطناعي تعتمد على مأسسته ضمن هياكل تنظيمية واضحة، مع وضع قواعد وتشريعات تدعم استخدامه.
٤. تحديات التطبيق: تواجه مأسسة الذكاء الاصطناعي تحديات تقنية وتشريعية وبشرية، تحتاج إلى معالجات استراتيجية لتجنب أي إخفاق محتمل.

التوصيات

تطوير البنية التحتية الرقمية: ضرورة الاستثمار في أنظمة تقنية متطورة تدعم استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الحكومية.

١. بناء القدرات البشرية: تدريب وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات واتخاذ القرارات المبنية على النتائج العلمية.
٢. وضع أطر تنظيمية وتشريعية: سن قوانين وسياسات تنظيمية تضمن الاستخدام الأمثل للتقنيات الذكية وتحدد مسؤوليات كل جهة داخل المؤسسة.
٣. تعزيز البحث والتطوير: دعم الدراسات والتجارب التطبيقية لاختبار حلول الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات وصناعة السياسات العامة.
٤. دمج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار: ضرورة تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة مساعدة إلى عنصر مؤسسي أساسي في صنع القرار العام لضمان الاستدامة والكفاءة.

المصادر

١. عبد الكريم قاسم، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الإدارة الحديثة، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٨.
٢. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢
٣. حسين علي الكعبي، الإدارة العامة الحديثة، دار الرضوان، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧
٤. محمد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الحديثة، دار المسيرة، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٥
٥. علي عبد الله، الحوكمة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠١٩
٦. عبد الرحمن توفيق، الإدارة في عصر العولمة، مركز الخبرات المهنية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٤.

٧. أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٠
٨. حسن علي العطية، إدارة الأزمات والكوارث، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١١
٩. محمد الصيرفي، إدارة الأزمات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٧
١٠. علي السلمي، إدارة الأزمات، دار غريب، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠٥
١١. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٠
١٢. حامد عبد الله ربيع، النظرية السياسية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠١
١٣. عبد الله حسين العوادي، الإدارة العامة الحديثة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٦
١٤. محمد علي محمد، تحليل السياسات العامة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٣